عوامل ومتطلبات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

Success factors of small and medium-sized enterprises

ط. د. رمضاني عفيف *

مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية جامعة يحي فارس المدية

ramdani.afif@univ-medea.dz

أ.د. مكيد علي

جامعة يحي فارس المدية

mekid_a@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/06/28 تاريخ القبول: 2022/07/07 تاريخ النشر: 2022/07/31

ملخص

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية، إلى تحديد واقع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بتحليل وتقييم عوامل ومتطلبات الأداء، بالإضافة إلى تقديم بعض الحلول التي ترتقي بنشاط هذا النوع من المؤسسات، واستخلاص العديد من النتائج ومناقشتها، التي قد تساهم في تذليل بعض الصعوبات التي يواجهها النشاط المقاولاتي في الجزائر، في ظل الإصلاحات الجديدة لترقية وتنويع الاقتصاد.

المصطلحات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المقاولاتية، الجزائر.

تصنيف JEL: L52، L26

Abstract:

Through this research paper, we aim to define the reality of small And medium enterprises in Algeria, Analyze and evaluate the reality of performance, in addition to providing some solutions that advance the activity of this type of institution, and to extract and discuss many results, which may contribute to overcoming some of the difficulties it faces, Entrepreneurial activity in Algeria, in light of the new reforms to promote and diversify the economy

Keywords: Small and Med-sized Enterprises, Entrepreneurship, Algeria.

Jel Classification Codes:L52, L26

*المؤلف المرسل: رمضاني عفيف، الإيميل: ramdani.afif@univ-medea.dz

مقدّمة

يعود تاريخ تدريس موضوع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو المقاولاتية في العالم وعلى مستوى الجامعات إلى عام 1947 عندما قدّم الباحث Myle Maces أول مقرّر دراسي في مجال المقاولاتية في جامعة هارفارد وعلى وجه التحديد في كلية هارفارد لإدارة الأعمال، وذلك لتأهيل طلبة الماجستير للولوج لميدان المال والأعمال، وفي اليابان يعود إلى سنة 1938، حيث تطوّرت برامجها المعتمدة واشتهر بذلك مصطلح المقاول المسير والذي يعبر عن دلالات: الإبداع، خلق القيمة، الربحية، المسؤولية الاجتماعية، الابتكار في ظل الاعتماد على نهج اقتصاد السوق، وفي بداية الثمانينيات زاد عدد الجامعات التي تدرّس موضوع المؤسسات المصغرة والناشئة إلى أكثر من 250 جامعة في جميع التخصصات (الاجتماعية والاقتصادية، التسويق والإدارة الإستراتيجية، المالية، ..)، وتعدّدت بذلك الأبحاث والمجلات والكتابات التي تعتني بهذا المجال لما له من أهمية بالغة للمجتمعات الأكاديمية والاقتصادية عبر العالم، بالإضافة إلى الدوريات العلمية الدولية والمحلية في المجال المقاولاتي، وكذا المراكز البحثية ودور المقاولاتية الخاصة بكل جامعة، والجزائر كحال العديد من الدول تبنت هذا التوجه حديثا واعتمدته من خلال سن وزارة المؤسسات الصغيرة والاقتصاد الرقمي، كخطوة جد مهمة لترقية هذا المجال والاهتمام به؛

إن المتأمل إلى بيئة الأعمال في الوقت الراهن يجد تطورا كبيرا ملحوظا في جانب إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاهتمام بها، حيث يترجم ذلك في قيام الهيئات الحكومية على الحث على دعمها ومرافقتها وترقيتها وتشجيع النهوض بها، بما تضفيه من مساهمة في الاقتصاد المحلي، ومنه فقد برزت في هذا الصدد العديد من المبادرات المرافقة والداعمة لتلك المؤسسات من أجل تذليل بعض الصعوبات، بالإضافة إلى ذلك برزت العديد من المساهمات العلمية والمنشورات والمقالات التي تشرح وتبين الأطر العلمية الرئيسية الواجب توفرها كأحد المتطلبات التي تندرج ضمن عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث تشكل هذه المؤسسات عنصرا محوريا في اقتصاديات الدول المعاصرة، وقد تكون في بلدان هي المساهمة بالحصة الكبرى من الناتج الإجمالي الخام أو القيم المضافة للاقتصاد الكلي لها، وتوجه من خلالها إلى إحداث التنمية الاقتصادية.

وعليه من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

ما هو واقع نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وفيما تتمثل عوامل نجاحها ؟

فرضيات البحث

- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا يستجيب لتطلعات بيئة الأعمال والتنمية الاقتصادية؛
- تسعى الهيئات المشرفة على ميادين المقاولاتية في الجزائر إلى تقديم العديد من الإصلاحات لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:

- تحديد واقع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحليل عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتقديم أهم المقومات لترقية نشاطها

المنهج المستخدم في البحث

بغرض الإجابة عن تساؤل البحث، تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي الذي يتماشى مع طبيعة الموضوع، من خلال عرض وتحليل أهم العوامل المساهمة في ترقية وإنجاح مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الجزائر.

محاور الورقة البحثية

سنحاول من خلال هذه المحاور الإجابة على التساؤل المطروح من خلال التطرق لما يلي:

- **مقدمة:** إطار تصوري لمؤسسة الصغيرة والمتوسطة؛
- **المنهجية:** مدخل مفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالأرقام؛
- **مناقشة النتائج:** تحليل عوامل ومتطلبات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: المنهجية

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة: وهي إطار منظم يعتبر كوحدة اقتصادية تقوم بمزج عوامل الإنتاج المختلفة البشرية، المادية، التقنية، والمالية، بغية خلق قيمة مضافة تكون في شكل مادي أو خدمي تقوم بتصريفها لمحيطها لتحقيق العديد من أهداف. يمكن تصنيفها تلك المؤسسات كالتالي:

الجدول رقم 01: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة، عدد العمال، رقم الأعمال.

طبيعة المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال
المؤسسات المصغرة (Les toutes petites entreprises:TPE)	من 0 إلى 9 عمال	أقل من 20 مليون دج
المؤسسات الصغيرة (Les petites entreprises:PE)	من 10 إلى 49 عامل	رقم أعمالها ما بين 20 إلى 200 مليون دج
المؤسسات المتوسطة (Les moyennes entreprises:ME)	من 50 إلى 250عامل	ورقم أعمالها يكون ما بين 200 مليون إلى 2 مليار دج

المصدر: إعداد الباحثين، بالاعتماد على (الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77ص 05).

إن الوصول لتعريف محدد وموحد للمؤسسات أو المشروعات الصغيرة والمتوسطة أمر لا يمكن التوصل له، فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة، تختلف من دولة لأخرى ومن قطاع آخر، وعموما يتم تعريفها اعتمادا على مجموعة من المعايير منها عدد العمال، حجم رأس المال، وتعريفات أخرى تقوم على استخدام حجم المبيعات أو معايير أخرى. **(عوادي مصطفى،** 2017، ص: 02)

عرفها القانون 88/01، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشتغل من 01 إلى 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دينار جزائري، وتستوفي جميع الشروط القانونية والمعايير الموضوعة. حيث تطرق المشرع الجزائري إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي رقم 02/17 المؤرخ في 10 جانفي 2017، مع ذكر أهم الخصائص التي تمتاز بها، والأهداف المرجوة منها **(سلوس.** 2020، ص177)، بالنسبة لتطورها في الجزائر فتم التطرق إليها من خلال الجدول الموالي. وتعرفها منظمة الأمم المتحدة

للتنمية الصناعية UNIDO " المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التيس يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها طويلة الأجل، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10–50 عاملا (**مصطفى يوسف كافي**، 2014، ص: 29).

الجدول رقم 02: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال 2010–2018.

السنوات	مؤسسات خاصة	مؤسسات عمومية	الصناعات التقليدية	المجموع
2010	**482892**	**557**	**135623**	**619072**
2011	**511856**	**572**	**146881**	**659309**
2012	**550511**	**557**	**160764**	**711832**
2013	**601583**	**557**	**175676**	**777816**
2014	**656949**	**542**	**194562**	**852053**
2015	**716895**	**532**	**217142**	**934569**
2016	**786989**	**390**	**235242**	**1022621**
2017	**831914**	**267**	**242322**	**1074503**
2018	**880950**	**261**	**260652**	**1141863**

Source : **Ministère de l'industrie**, de la P, et de la P. (2019), Bulletin d'information statistique de la PME, Retriever frome direction générale de la Veille stratégique des économiques et des statistiques, web site : http://www.mdipi.dz

بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة نلاحظ بأنها في تزايد مستمر، حيث بلغت سنة 2018، مجموع 880950 مؤسسة خاصة وانخفض عدد المؤسسات العمومية سنة 2018 إلى 261، مما يشير لحالة الإصلاحات لتقليص المؤسسات العمومية والذهاب نحو الخوصصة، بالنسبة لقطاع الحرف والصناعات التقليدية فبلغ 260652 مؤسسة، أما المجموع العام نلاحظ بأنه يمثل 1 141863 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الجزائر في جوان 2020.

الجدول رقم 03: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم.

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة %
مؤسسة مصغرة (أقل من 10)	**993170**	**97.12%**
مؤسسة متوسطة (عدد عمال من 10 إلى 49 عامل)	**263170**	**2.57%**
مؤسسة متوسطة (عدد عمال من 50 إلى 249 عامل)	**3170**	**0.31%**
المجموع	**1022621**	**100%**

المصدر: تقرير وزارة الصناعة والمناجم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016، الموقع www.mdipi.gov.dz .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن نسبة المؤسسات الصغيرة بلغت 97.12% بعدد 993170مؤسسة صغيرة.

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المؤسسات في العديد من دول العالم لما لها من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات، فهي تعتبر من أهم المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وتمثل إحدى دعائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية وزيادة الإنتاج المحلي، والتكامل والاندماج (**قاشي يوسف، أبركان محمد**، 2017، ص: 252)

يجب تصحيح المقولة الشائعة "المشاريع الصغيرة لا تتطلب اهتمام كبير"، وهذا الحكم الأولي لا يتوافق مع ما هو عليه أغلب المشاريع حاليا ومنها العالمية التي بدأ تجسيده بفكرة ومشروع صغيرة ومن أمثلة ذلك "Apple" و" facbook" و "Intel" وغيرها من المشاريع التي تطورت وأصبحت شركات عالميا لها مداخيل تفوق مداخيل عالية جدا؛

حيث تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك إدراكا للدور الحيوي والفعال الذي تلعبه في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ونظرا لسهولة تكيفها التي تجعلها قادرة على رفع الكفاءة الإنتاجية، التقليص من البطالة ورفع المستوى المعيشي للأفراد، وغير ذلك من الأهداف التي تمثل في مجملها دافعا حقيقا للتنمية (**عمامرة ياسمينة**، ملاح وئام، 2017، ص: 166)؛

لا شك أن الدولة الجزائرية قد أدركت جيدا القيمة الاستراتيجية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة، المتوسطة، في تكوين نسيج اقتصادي متكامل وتنافسي، وأنها بذلك اتخذت العديد من الإجراءات والتدابير اللازمة التي ترجمت في استصدار القوانين والمراسيم المتعلقة بتنظيم نشاط هذه المؤسسات من جهة، والمتعلقة إنشاء الهيئات، الوكالات المعنية بتطبيق هذه التدابير والسياسات ميدانيا من جهة أخرى. (**بلمهدي يوسف**، 2011، ص: 480).

ثالثا: مناقشة النتائج

يعتبر إنشاء الوزارة المنتدبة للحاضنات والمؤسسات الناشئة والاقتصاد الرقمي في الجزائر خطوة إيجابية، من شأنها أن تعتني وتهتم وترتقي بواقع المقاولاتية، من خلال الإشراف الفعال والدعم والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ببعث عدة برامج مساهمة لتذليل الصعوبات والمشاكل والعوائق لدى الشباب لتولي المشاريع الريادية وتحفيزهم نحو الإبداع والابتكار. ومنه المساهمة في خلق الثروة في ظل بيئة الأعمال الحالية، والتي بدورها تساهم في تنمية وتطوير قطاعات الاقتصاد والخدمات، وعلى مستوى الدخل للأفراد، مع إمكانية الحد من نسب البطالة، والتوجه نحو التشغيل الذاتي، وتفعيل التمويل، (**عفيف رمضاني، علي مكيد**، 2021، ص: 01)، من خلال سن ترسانة القوانين والإجراءات الفعالة الحتمية بتوفير كافة الظروف لبيئة أعمال ملائمة.

لترقية وتثمن نشاط المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا بد بأخذ بالاعتبار العديد من المحاور الرئيسية المهمة، ومن بينها ما يلي:

1. **تبني ثقافة ريادة الأعمال**: ضرورة تحويل عمل الفرد صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من خلال الروح المقاولاتية، بواسطة التعليم، التدريب، التأهيل، الدعم، الدافعية، تقنيات اكتشاف الفرص، بالإضافة إلى إكساب الوعي بالثقافة المقاولاتية، لذلك الجزائر أصبحت تراهن في دعم الفئات الجامعية وخريجيها بما لديهم من مهارات وطاقات ريادية تكوينية وأكاديمية، الذي تلقوا تكوينا نظريا في مجال ريادة الأعمال، كأحد متطلبات إدارة الأنشطة والأعمال ما بعد التخرج.

2. **التعليم المقاولاتي لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: هو كل الأنشطة العلمية والتّعلّمية التي تهدف لتزويد الأفراد مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالمهارات والأفكار والتحفيز لاقتحام مجالات الأعمال وتبنّي المشاريع، من خلال تعزيز التقدير الذاتي والإبداعات الفردية، ومنه بناء القيم والمهارات والاستعدادات. حيث يكون الهدف الأساسي منه ما يلي:

- التعريف بالمقاولاتية وأهم جوانبها وتوفير قاعدة لأدواتها وماهية مضمونها؛
- تنمية المعرفة بمجالات الأعمال وتولّي المشاريع؛

- توفير قاعدة لعلم التسيير الميداني؛
- التعريف بكيفية ترجمة الأفكار إلى واقع مهني؛
- بيان أهمية إدارة المشاريع وبعث وتعزيز الثقافة المقاولاتية؛
- اكتساب آليات خلق الثروة واكتشاف الفرص وتثمينها؛
- تنمية ثقافة المخاطرة والابتكار والإبداع مما يخلق القيمة المضافة للمجتمع؛
- تحويل الأفكار (منتجات، خدمات) إلى تطبيقات ميدانية في شكل مشاريع ومؤسسات مستحدثة؛
- تمكين الأفراد للتحضير لخطط أعمال ومشاريع مستقبلية، والمساهمة في بناء الاقتصاد والمجتمع، مع توفير المعارف فيما يخص مجالات المال والاعمال؛
- الإحاطة بالمجال الميداني والبيئة المقاولاتية المحلية (النظام الاقتصادي، المؤسسات الفاعلة، التطوّرات الحاصلة)
- اكتساب المهارات الإدارية والفنية والتقنية والقدرة على التخطيط واتخاذ القرارات لنمو المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

3. واقع نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

- ما تقدّمه الجزائر اليوم من منح تسهيلات لتمويل المشاريع لفئات الشباب الراغب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة، كأغلفة مالية جد معتبرة، تعكس طابع الدولة الاجتماعية، باعتبار أن تسهيلات منح التمويل للشباب الراغب في تولي الأعمال، غير مدروسة، وبنس كبيرة أعلنت إفلاسها خلال مرحلة الانطلاق، باعتبار العديد من العوامل التي تحد تلك المؤسسة من مواصلة النمو، مما يؤدي بالبنوك والمؤسسات المالية من إعادة جدولة القروض والتمويل؛
- الجباية البترولية أكسجين الاقتصاد الجزائري، وجل المداخيل تستمد من المداخيل الريعية (النفط والغاز)، لذا فالاعتماد على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضئيل جدا في ظل عدم تنويع الأنشطة الاقتصادية، حتى يتسنى ترقية وتثمين دورها كخلية أساسية في استدامة التنمية والاقتصاد؛
- إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (كيفية توزيع الأموال على الشباب) وتمويل الأنشطة منذ بداية الخوصصة هدفه الأساسي كان اجتماعي وليس تنموي اقتصادي؛
- الجزائر منذ سنة 1996 مع بداية نشاط المؤسسات المرافقة، لم تصل لمستوى عالي في استخدامات وتوجيه المؤسسات من حيث حجمها، أنشطتها، مردوديتها، وقيمتها المضافة؛ كما أن وكالات وهيئات الدعم والمرافقة استراتيجياتها العامة غير واضحة مع أهدافها التي من المفروض أن تكون ذات مردودية؛
- غياب الرؤية التنفيذية التقنية في دراسة ملفات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك شروط منح ومتابعة التمويل، من خلال دراسة جدوى الفرص والمشاريع، ومنح التمويل والمرافقة للمشاريع المثمنة؛ حسب البروفيسور الأمريكي Howard Stevenson بجامعة هارفارد Harvard University فإن "إنشاء المؤسسات هو مصطلح يكتسي التعرّف على فرص الأعمال واكتشافها من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتنفيذها وحسن استغلالها"؛

- ضرورة خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة تؤدي إلى خلق الثروة والقضاء على البطالة، تتماشى مع البرامج والأنشطة الخاصة بمجال عمل المقاولة الأجنبية؛ مع الإشارة إلى ما قامت به العديد من البلدان من بينها دولة الإمارات من خلال بعث منظومة رقمية للتقييم ومتابعة المشاريع الخاصة بالمبادرات والاهتمام بجوانب المؤسسات الناشئة لتسيير نموها وترقيتها، كذلك تجربة سنغافورة، المتمثلة في إحداث شراكة مع القطاع العام والخاص، للنهوض بنشاط هذا النوع من المؤسسات، من خلال اعتماد أسلوب المناولة؛
- تفعيل حاضنات الأعمال، وهي مختلف الهيئات الداعمة للمؤسسات المنطلقة في نشاطها وكذا تقديم الحماية والتسهيلات والاستشارات لرواد أعمالها بهدف تحقيق أهدافها والخروج بها من مرحلة الانطلاق إلى مرحلة النضج والتوسع، ومنه توفير كل الإمكانيات والخبرات لذلك، حاضنات الأعمال هذه قد تكون لها وجود مادي وأخرى تكون بصفة افتراضية، وتأخذ عدة أنواع قد تكون عامة (تتولى قطاع عام)، أو تكون متخصصة في جانب معين لمجالات الأعمال، من أهم الركائز التي تقوم عليها هي الأخذ بيد الأفكار المبدعة ورواد الأعمال ذوي الكفاءة العالية؛
- أجهزة المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع العام والمسيّسة تعمل على تقديم الخدمات الإدارية والمادية وتقديم التسهيلات المالية والإعفاءات الجبائية، وبشيء نسبي فيما يخص آليات المرافقة الفنية، دون أن يكون هناك تكوين كافي للأفراد المسيرين، لذا فمن المنطقي ألا تكون هناك فعالية للكثير من المؤسسات الناشطة في جوانبها الاقتصادية، فمن الصعب استمرارية المؤسسات الصغيرة في ظل بيئة الأعمال دون مرافقة؛
- من أبرز متطلبات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو منح العقار الصناعي، حيث لا يزال ضمن مشاكل بيروقراطية الإدارة، ولا توجد نية في تسهيل إجراءات منح العقار لتولي الأنشطة والمهام، في العديد من المناطق الصناعية في الجزائر؛
- فقدان الثقة بين أصاحب المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووكالات الدعم الممثلة لهيئات الدولة، في تولي وتبني الأعمال والتسيير الشفاف والتصريح العادل للمداخيل والأرقام الصادقة؛
- مناخ الأعمال ومؤشراته في الجزائر لسنة 2021 مصنف في مرتبة 157 عالميا من أصل 189 بلد، وهو مؤشر غير مرغوب فيه للاستثمار، لذا يتوجه أصاحب المشاريع ورجال الأعمال إلى توطين الصناعات في الخارج ثم استيرادها نظرا لسهول الاستثمار هناك من حيث: العمالة، النظام الجبائي، المناخ الاستثماري والسياسي العام؛
- الشباب الجامعي المتخرج في الجزائري لم يستفد من دعم الهيئات والوكالات، لأنها تهدف إلى الكمية والحجم وليس النوعية والقيمة المضافة وخلق الثروة منه لخدمة الاقتصاد. ولم يراعى ذلك التأطير المهني والأكاديمي للكفاءات والأخذ بها، وتثمين الفرص الاستثمارية التي تكتشفها؛
- تشجيع الإقبال على خلق الأنشطة المقاولاتية للنهوض بالقطاع والعمل على التأهيل حركية التشغيل، مع الاهتمام بالمؤسسات الوليدة المستحدثة (معاملة خاصة من ناحية المرافقة، التمويل، التشجيع)؛
- ضرورة توفر عامل الإبداع والابتكار، وكذا التشجيع وتثمين الفرص، تبسيط الإجراءات البيروقراطية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توجيه المنشآت وفتح منافذ للتسويق، العمل على تنويع أساليب الأنشطة وإدخال عامل التكنولوجيا.

- الاهتمام بجانب القيمة المضافة التي ستحدثها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن الحكومة تراهن عليها ضمن متطلبات تنويع أنشطة الاقتصاد، حيث توفر هيئاتها التمويل، لكن المردودية ضئيلة في ظل ثقافة الاتكال والعامل الاجتماعي في منح القروض؛ فمنح القرض المالي لأي شاب ذو مؤهلات وكفاءات بدوره سيضمن التشغيل ورسكلة القرض؛
- إدخار وحركة الأموال لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج الإطار الرسمي للمنظمة المصرفية، إذا من غير المنطقي أن تكون سيولة وإدرار نقدي إلا من طرف الدولة وتلك المؤسسات تدخر خارج البنوك.
- 10% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة زالت وأعلنت إفلاسها، بسبب عوامل السوق، البيروقراطية، مناخ الأعمال، التمويل، ثقافة المسيرين، قلة عقود ومشاريع المناولة الصناعية Le soutenance de thèse؛

4. ضرورة ترتيب مراحل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وهي المسار العام لأي نشاط مؤسساتي وفق نسق مرتب متسلسل بعدّة مراحل يمكن ذكرها كتالي:

- **المرحلة الأولى: توفّر الاستعدادات لتسيير المؤسسة**، بأن تكون للشخص أو الفرد الذي يبحث عن تجسيد مشروع التأهيل الكافي العلمي والعملي، بالإضافة إلى تمتعه بالخصائص النوعية للفرد المؤهّل ومن أبرزها الرغبة أو التوجه والميل نحو تولّي هذه الأنشطة بالإضافة إلى الجرأة العملية والاتصالية والتفاوضية، مع إمكانية تقديم الأفضل والمنافسة في خضم بيئة الأعمال؛
- **المرحلة الثانية: البحث عن الفرص واكتشافها**، وهو الجهد الذي يبذله صاحب المؤسسة في سبيل اكتشاف أو اقتناص الظروف المواتية في بيئة الأعمال لحاجات تكون غير مستغلة يراها مناسبة لتلبيتها انطلاقا من موارده المتاحة ومنه استغلال فكرة مشروع لتثمينها وتنفيذها بغية تحقيق أهداف من وراءها؛
- **المرحلة الثالثة: وضع مخطط الأعمال**، هو عبارة عن وثيقة رسمية محددة وفق إطار عام متعارف عليه يحضّرها صاحب المؤسسة قبل إنشاء الوحدة، يقدم من خلالها وصف العمل الذي يتم العمل به أو العمل الذي تم إعداد الوثيقة من أجله، ويشرح فيه ويبين جدوى المشروع الاقتصادية والتسويقية، وذلك بهدف إيصال رؤية المقاول الإستراتيجية إلى أصحاب المصالح وتوضيح (مدخلاته، آليات العمل، مخرجات المشروع)، حيث يشمل كذلك على: **دراسة السوق، توضيح الإستراتيجية المعتمدة للمشروع أو الوحدة (الأهداف، الغايات، الرسالة)، التقديرات المالية**: حيث يعتبر التمويل أحد الشروط الواجب توفرها لانطلاق المشروع واستمراريتها وقوامه مستقبلا، حيث يحدد المقاول في شكل مسبق مجمل الاحتياجات التمويلية من مصادره الداخلية أو من المصادر الخارجية؛
- **المرحلة الرابعة: جمع وحشد الموارد (عوامل الإنتاج) وتنسيقها**: في هذه المرحلة يقوم صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بتحديد الموارد المتاحة لديه (المالية، التقنية، البشرية، الفنية) وتقسيم الأنشطة والوظائف وآليات تنفيذ الأعمال مع تصميم المنتوج وتحديد الزمن المتاح لذلك؛
- **المرحلة الخامسة: الأداء وتنفيذ المهام**،وهي مرحلة التنفيذ الفعلي للمهام والأنشطة الخاصة بسير المشروع مع الرقابة عمليات التسيير الأخرى؛
- **المرحلة السادسة: تحمّل المسؤوليات وتلقي الفوائد أو العوائد**: تعد على أنها مخرجات نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق قيمته المضافة التي تدر عليه بالعوائد أو الأجور والمزايا الأخرى؛

- **المرحلة السابعة: الدعم**، من خلال مختلف أوجه المساعدات المقدّمة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بغية تولي وتنفيذ نشاطه أو سيره وتوسعه، هذا الدعم يكون: في شكل مادي، مالي، خبرات واستشارات، تسهيلات، حيث قد تكون بمقابل أو دون مقابل عادة ترعاه وتتولاّه هيئات وطنية متخصصة في الشأن، بالنسبة للدعم المالي : فهو يعبر عن جوهر العملية المقاولاتية وسبب قوامها حيث بتوفره تقام أنشطة المقاول يأخذ أشكال متعددة منها تقديم الاقتراض أو المساعدات أو الهبات التمويلية أو التأجير..، حيث يكون في بداية المشروع أو خلال قيامه ونموّه؛
- **المرحلة الثامنة: المرافقة المستمرة**، هي مجمل الخدمات والمساعدات المقدّمة لصاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المادية والمالية والخبرات الفنية من طرف هيئة تعنى بالشأن، وهي إجراءات منظمة في شكل تقديم خبرات وتكوينات واستشارات مع مسايرة هذه الخدمات إلى غاية التوسع والقيام والنمو والتعليم والتكوين في إطار الفعل رافق (صاحب)، حيث تكون خلال الإنشاء أو بعده بالمتابعة وتقليل بعض الصعوبات التي تواجه المقاول وإرشاده في أداء مهامه وفي توضيح الرؤية الإستراتيجية للأعمال؛
- **المرحلة التاسعة: المناولة**، وهي تفويض أو تخلي مؤسسة كبيرة الحجم لجزء من مهامه في إنجاز مشروع مقاولاتي لمؤسسة صغيرة أو متوسطة أخرى في شكل اختصاصي، حيث تسمى كذلك بالتعاقد من الباطن، حيث يشمل التعاقد الجزئي مع وحدة اقتصادية أخرى ضمن إطار المشروع الكلي لإنجازه، مثال على ذلك: أن تكون المؤسسة قد تعاقد مع المالك على بناء عمارة هنا التخطيط والتشييد وإقامة البناء ستتكفل به المؤسسة المتعاقدة الرئيسية بينما قد تلجأ إلى تفويض بعض المهام إلى مؤسسة أخرى وتتعاقد معها لإقامة التجهيز، والإنارة.

5. الخصائص الواجب توفرها في صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

وهي أن تتوفّر في الفرد المسير جملة من الخصائص أو المميزات الواجب توفّرها من الناحية الشخصية كقاعدة عامة يحكم بها على أداء وفعالية الأنشطة، والتنبؤ إذا توفّرت فيه بأنه شخص مؤهل ومن أبرزها:

- المخاطرة في تولي المشاريع وتنفيذ الفرص وتثمينها واكتسابها؛
- **الثقافة المقاولاتية**: هي جملة من المهارات والمعارف والإدراكات المكتسبة من فرد أو مجموعة أفراد حول ماهية العملية المقاولاتية وآلياتها الميدانية وكذا مهامها ووظائفها مع توفر جانب الابتكار والإبداع والتطوير والتحلي كذلك بالطاقة والجرأة والمخاطرة، مثال على ذلك: مهارات إدارة المشروع والاتصال) حيث تكتسب انطلاقا من الجانب العملي أو العلمي بالتعليم والتكوين.
- القدرة على الإبداع والابتكار والتطوير لمهامه وأنشطته؛
- أورد "A.Fayolle" في مؤلفه " الحرفة وإنشاء المؤسسة" جملة من الخصائص يمكن ذكرها في: (**Alain Fayolle**, 2003, p : 66)روح الإبداع، التكيّف، الابتكار، التوجه نحو القيادة، القدرة على حل المشاكل، التصور؛
- الثقة بالنفس: تؤدي هذه الخاصية إلى تنشيط الجوانب الإدراكية والتصورية للمقاول مما يجعله أكثر تفاؤلا اتجاه الأعمال المتوقعة والحديدة (**كاسر نصر منصور، شوقي ناجي جواد**، 2000، ص: 18)؛
- الاستماع للنصائح مع أخذ الحيطة؛

- توفّر الدوافع لريادة الأعمال: من خلال الأفكار والحوافز الناتجة عن مراقبة الوضع البيئي وهي ناتجة عن عدّة عوامل من أبرزها توفر تجربة مقاولاتية سابقة وكسب معرفة لواقع ظروف وآليات العمل وواقع بيئة الأعمال وتنفيذ المشاريع وإدارتها والرقابة عليها، بالإضافة إلى توفر المعرفة العلمية والعملية والتقنية والفنية والمهارات الاتصالية أو وجود نموذج لمشروع سابق لتقليده والرغبة في أداء العمل ضمن إطاره؛
- حسن استغلال الفرص، حيث تعد على أنها ظروف مواتية يكتشفها صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، تكون في شكل حاجات أو برامج استثمارية واستغلالية غير مستغلة أو فكرة يتم تثمينها والاستفادة منها في تجسيدها على أرض الواقع؛
- توفر لدى صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة كلا من المبادرة، الثقة، المهارات الإدراكية؛ بالإضافة إلى المهارات الاتصالية، مع توفر المعارف التكوينية العلمية والعملية في مجال تنفيذ المشاريع والعلاقات العامة مع بيئة الأعمال؛
- التحلي بالمسؤولية اتجاه مخرجات المشروع أو الوحدة الاقتصادية، من الناحية الإدارية والقانونية اتجاه الهيئات ومؤسسات الدولة، في التصريح المنتظم والمساهمة في خدمة الاقتصاد؛
- توفّر الكفاءة في أداء المهام مع المهارات التحليلية والتفاوضية والإدارية اللازمة لذلك والقدرة على اتخاذ القرارات الصائبة، في الوقت المناسب؛
- الاستباقية في اختراق وتولّي المشاريع والسرعة في تحقيق الأداء الأمثل لها ضمن بيئة الأعمال.

6. تفعيل خدمات صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR _ PME: أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02 -373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، الخاص بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمّن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض. (**المرسوم التنفيذي** رقم 02-373، ص: 13).وهو مؤسسة عمومية تهدف إلى تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل البنكي أثناء انطلاق مشاريع خلق أو توسيع النشاط من خلال توفير ضمانات للبنوك، من أجل إكمال الترتيبات المالية المتعلقة بالمشاريع. ضمان هذا الصندوق يأتي ليكمّل الضمانات الفعلية التي يطلبها البنك لزبائنه لتحريك القروض الممنوحة، يملأ هذا الضمان نقص الضمانات العقارية والتعهد على المعدات لصالح البنك وفي بعض الحالات يعوّضه هو موجه للاستثمارات خارج أجهزة الدعم الذكورة سابقا لإنشاء وتوسيع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (الموقع الإلكتروني: http://www.mdipi.gov.dz).

أما مهام الصندوق فيتمثل في: (المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 02-373، ص 13)

- منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم باستثمارات في جانب الإنشاء والتجهيز والتجديد وكذلك فيما يخص التوسيع والنمو؛
- تسيير الموارد المالية الموضوعة تحت تصرفه في حدود التشريع المعمول به؛
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة؛
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق؛
- متابعة البرامج وتقديم الاستشارات والمساعدات التقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

7. **تفعيل دور المشاتل:** حيث تعبّر عن أجهزة دعم يتمثل دورها في تقديم المساعدات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسير أنشطتها وفق القطاع الذي تعمل فيه، حيث يكون ذلك بمرافقة أصحاب المشاريع والمقاولين والمؤسسات حديثة النشأة مع تقديم الخدمات والاستشارات والإرشادات لهم في إطار أنشطة الدعم الحكومي والنهوض بمختلف القطاعات، حيث يندرج ضمن المشاتل كلا من: المحضنة، الورشات، نزل المؤسسات، مراكز التسهيل.

خاتمة

من خلال ما سبق ذكره في هذه الورقة البحثية، يستخلص ما يلي:

- ضرورة توفير بيئة أعمال ملائم تستجيب لتطلعات أصحاب المشاريع، ومن أبرزها توفير الترسانة التكنولوجيا، وتذليل الأنشطة البيروقراطية؛
- تشجيع إطار المناولة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الصناعية للإنشاء والتعمير؛ وكذا إنشاء المؤسسات المصغرة باعتبارها ركيزة أساسية للاقتصاديات المعاصرة؛
- العمل على تطوير وتحديث آليات هذا الصنف من المؤسسات وكذا تحسين آليات الدعم والمرافقة، مع الحرص على تثمين المؤسسات التي تساهم في التنمية؛
- التوجه نحو عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن الاستثمار بالمعلومات، من خلال اختيار الاستثمار الأمثل الذي يعود على المؤسسة بأفضل الإيرادات وبأقل التكاليف، بناء على اعتماد وتوظيف المعلومات المستمدة من دراسة السوق واختيار الفرص الاستثمارية المواتية (المناسبة)، وبناء كذلك على التوقعات والتنبؤات العلمية التحليلية حول ظروف السوق والموقف الاستثماري.
- ضرورة التوجه نحو اقتصاد المعرفة أو الاقتصاد الرقمي لمجال عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا الاصطلاح حديث التداول حيث يشير إلى أن يكون الانطلاقة بالموارد لتحقيق وتلبية مختلف الرغبات أو الحاجات بواسطة المعرفة الفنية والتقنية وربط الاقتصاد بالبحث العلمي الذي يضمن خلق المعلومات للاستفادة، حيث تكون أغلبية القيمة المضافة لنشاط المؤسسة ناتجة عن استخدام المعرفة في ذلك، حيث صاحب هذا ما يشهده العالم من النقلة النوعية أو الثورة التقنية الرقمية المعلوماتية والتغير السريع الذي فرض ذلك، ويعد ركيزة ذلك كلّه الرأس المال البشري المؤهل الذي يعتمد على التطوير والابتكار والتعلم واكتساب الخبرات، ومن أبرز الاصطلاحات المصاحبة للمعنى نجد : ثورة المعلومات Information Knowledge، الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الافتراضي.

التهميش والإحالات

1. عوادي مصطفى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – الواقع والتحديات**، الملتقى الوطنين إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي: 06/07 ديسمبر 2017، ص: 02.

2. سلوس عبد الكريم، صديقي أحمد، **مساهمة وكالة ANSEJ في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أدرار، خلال الفترة 2010–**2019، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 04، عدد 2020/02، ص، 177.

3. مصطفى يوسف كافي، **بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص: 29.

4. قاشي يوسف، أبركان محمد، **هياكل الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والميكانيزمات الجديدة للتمويل**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر 2017، ص: 252.

5. عمامرة ياسمينة، ملاح وئام، **تقييم وتمويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة ANSEJ تبسة**، محلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 03 العدد 04، ص: 166

6. بلمهدي يوسف، **دراسة تحليلية لواقع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، حالة برامج الوكالة الوطنية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الإبداع، المجلد 11، العدد 01، 2011، ص: 480.

7. عفيف رمضاني، علي مكيد، **تقييم فعالية هيئات المرافقة والدعم في الجزائر**، الملتقى الدولي حول المقاولاتية والتنمية المستديمة في المناطق الحدودية، يومي: 26-27 جوان، 2021، جامعة تمنغاست، ص: 01.

8. Alain Fayolle, **Le métier de créateur d'entreprise**, Editions d'organisation, 2003, p 66.

9. كاسر نصر منصور، شوقي ناجي جواد، **إدارة المشروعات الصغيرة من الألف إلى الياء**، دار الحامد للنشر والطباعة، الأردن، 2000، ص 18.

10. المرسوم التنفيذي رقم 02-373، **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد 74، المؤرخ في 13 نوفمبر 2002، ص 13.

11. **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد 77، القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر2001، ص 5.

12. الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة الصناعة والمناجم http://www.mdipi.gov.dz، بتاريخ: 2022/06/04، 23:21

13. المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 02-373، **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد 74، المؤرخ والصادر في 11 نوفمبر 2003، ص 13.